

التوزيع: الجمهور العام
13 أبريل/نيسان 2020
اللغة الأصلية: اللغة الإنجليزية

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام 2020
من 1 أيار/مايو إلى 5 كانون الثاني/يناير 2020، نيويورك
البند 3 من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للسكان – التدقيق الداخلي والتحقق

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير مكتب خدمات التدقيق والتحقق المعني بأنشطة التدقيق الداخلي والتحقق الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في عام 2019

الملخص

استجابة لقراري المجلس التنفيذي رقم 2/2015 و 13/2015 وقرارات المجلس السابقة ذات الصلة، يقدم مدير مكتب خدمات التدقيق والتحقق لصندوق الأمم المتحدة للسكان تقريرًا بشأن أنشطة التدقيق الداخلي والتحقق للعام المنتهي في يوم 31 كانون الأول/ديسمبر عام 2019.

ويعرض التقرير استعراضًا لأنشطة المكملة في عام 2019 من قبل مكتب خدمات التدقيق والتحقق المعني بالتدقيق الداخلي والتحقق. يحتوي التقرير على معلومات عن (أ) الموارد في مكتب خدمات التدقيق والتحقق لعام 2019، (ب) والقضايا المهمة ذات الصلة من خلال أنشطة التدقيق الداخلي والتحقق التي يجريها مكتب خدمات التدقيق والتحقق (ج) والتحقق، بما في ذلك حالات الاحتيال والإجراءات المتخذة، (د) واستعراض لتوصيات التدقيق الداخلي الصادرة في عامي 2010 و2019 وحالة تنفيذها. وأخيرًا، فإن رأي مكتب خدمات التدقيق والتحقق، بناءً على نطاق العمل المنفذ، بشأن ملاءمة وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والتحكم لصندوق الأمم المتحدة للسكان مذكور في الوثيقة (DP/FPA/2020/6/Add.1). تتوفر المرفقات من 1 إلى 7 على نحو منفصل على الموقع الإلكتروني لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

بموجب قرار المجلس التنفيذي رقم 2/2015 والقرارات السابقة ذات الصلة، يرد التقرير السنوي للجنة الاستشارية المعنية بالرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2020/6/Add.2) كإضافة لهذا التقرير. كما يتوفر رد الإدارة عليه وعلى التقرير الحالي (DP/FPA/2020/CRP.6).

عناصر القرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في الآتي:

الإحاطة علمًا بهذا التقرير (DP/FPA/2020/6) وهو الرأي القائم على نطاق العمل المنفذ، بشأن ملاءمة وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والتحكم لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2020/6/Add.2) والتقرير السنوي للجنة الاستشارية المعنية بالرقابة (DP/FPA/2020/6/Add.2) ورد الإدارة عليه وعلى هذا التقرير.

الإعراب عن الدعم المستمر لتعزيز وظائف التدقيق والتحقق في صندوق الأمم المتحدة للسكان ولتوفير الموارد الكافية لأداء مهام ولايته.

إقرار ودعم مشاركة مكتب خدمات التدقيق والتحقق في أنشطة التدقيق والتحقق المشتركة.

صفحة	المحتويات
4	I. مقدمة
4	II. الضمان في صندوق الأمم المتحدة للسكان
4	A. الولاية والمعايير المهنية والاستقلال
4	B. رأي بشأن ملاءمة إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان وفعاليتيه
5	C. الامتثال لسياسة الرقابة
5	III. الموارد
6	IV. أنشطة التدقيق الداخلي في عام 2019
6	A. منهجية تقييم مخاطر التدقيق
6	B. خطة التدقيق لعام 2019
8	C. تغطية التدقيق الناتجة
8	V. أنشطة التحقيقات في عام 2019
9	A. حالات جديدة
10	B. حجم الحالات
11	C. توزيع الحالات
12	VI. النتائج الرئيسية المستخلصة من عمليات التدقيق الداخلي والتحقيق في عام 2019
12	A. تقييم مخاطر التدقيق لعام 2019
13	B. نتائج التدقيق الداخلي للحسابات والتحقيق
13	وحدات الأعمال
15	VII. التوصيات المقدمة وإجراءات الإدارة
15	A. توصيات التدقيق
15	التوصيات الجديدة
18	توصيات قائمة
19	قبول الإدارة للمخاطر
19	التوصيات التي لم تُحل لمدة 18 شهرًا أو أكثر
19	B. الإجراءات التأديبية أو الجزاءات المتخذة بعد التحقيقات
20	VIII. الأنشطة الاستشارية
20	IX. التعاون داخل نظام الأمم المتحدة
20	A. التدقيق الداخلي
20	B. التحقيقات
21	C. وحدة التفتيش المشتركة
21	X. الاستنتاج العام والخطوات التالية

قائمة الأشكال

- الشكل 1 استعراض الشكاوي الواردة بين عامي 2012 و2019 حسب الفئة (عند استلام الشكوى) 10
- الشكل 2 المكاتب القطرية- التوصيات وفقاً لمستوى الأولوية 16
- الشكل 3 المكاتب القطرية- التوصيات وفقاً للنوع 16
- الشكل 4 المكاتب القطرية - التوصيات وفقاً للسبب 16
- الشكل 5 المكاتب الإقليمية - التوصيات وفقاً لمستوى الأولوية 17
- الشكل 6 المكاتب الإقليمية - التوصيات وفقاً للنوع 17
- الشكل 7 المكاتب الإقليمية - التوصيات وفقاً للسبب 18
- الشكل 8 التوصيات القائمة بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 19
- الشكل 9 التوصيات التي لم تُحل لمدة 18 شهراً أو أكثر 19

قائمة الجداول

- جدول 1 الموارد – 2018 و2019، من قبل وحدة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق 5
- جدول 2 استعراض عمليات التدقيق لعام 2019 7
- جدول 3 عمليات مراجعة حسابات وحدات الأعمال لعام 2019 – التصنيفات حسب المجال 8
- جدول 4 الحالات الواردة في عام 2019 والحالات المؤجلة لعام 2020 9
- جدول 5 استعراض للحالات الواردة والمغلقة في الفترة بين عامي 2017 و2019 11
- جدول 6 استعراض للحالات التي انتهت في عام 2019 حسب الفئة 11
- جدول 7 نتائج تقييم مخاطر التدقيق لعام 2019 12
- جدول 8 حالة تنفيذ توصيات التدقيق وفقاً للعام 18

قائمة المرفقات

- الملحق 1: ميثاق مكتب خدمات التدقيق والتحقيق
- الملحق 2: تقارير التدقيق الداخلي الصادر في عام 2019 (مع التصنيفات)
- الملحق 3: الممارسات الجيدة وفرص التحسين في عام 2019 تقارير حول مراجعة حسابات المكاتب الميدانية
- الملحق 4: توصيات مضي عليها أكثر من 18 شهراً بحلول نهاية عام 2019
- الملحق 5: ضوابط إدارة حساب الصندوق التشغيلي ونتائج التدقيق لشركاء التنفيذ
- الملحق 6: ملخص مفصل لتقارير التحقيقات الصادرة في الفترة بين عامي 2013 و2019 مع اتخاذ إجراءات محدثة واسترداد الأموال
- الملحق 7: مؤشر الأداء الرئيسي لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق
- (تتوفر المرفقات من 1 إلى 7 على نحو منفصل على الموقع الإلكتروني لصندوق الأمم المتحدة للسكان)

I. مقدمة

1. يقدم التقرير الحالي للمجلس التنفيذي ملخصاً عن أنشطة التدقيق الداخلي والتحقق التي أجراها مكتب خدمات التدقيق والتحقق في عام 2019. كما يقدم رأي مكتب خدمات التدقيق والتحقق، بناءً على نطاق العمل المنفذ، بشأن ملاءمة وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات التحكم في صندوق الأمم المتحدة للسكان وفقاً للقرار رقم 13/2015. يوفر أولاً استعراضاً للضمان والموارد والأنشطة التي يضطلع بها مكتب خدمات التدقيق والتحقق، قبل عرض تجميعاً من النتائج من العمل المضطلع به والتوصيات المقدمة وإجراءات الإدارة.

II. الضمان في صندوق الأمم المتحدة للسكان

A. الولاية والمعايير المهنية والاستقلال

2. تستند ولاية مكتب خدمات التدقيق والتحقق إلى المادة السابعة عشرة من النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2014، وسياسة الرقابة،¹ وإطار المساءلة.² يجري أو يدير مكتب خدمات التدقيق والتحقق بمفرده وظائف الرقابة التالية أو يخول الآخرين بإجرائها أو إدارتها: (أ) خدمات التدقيق الداخلي المستقلة (ملاءمة وفعالية الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات التحكم الداخلية والاستخدام الاقتصادي والفعال للموارد)، (ب) وخدمات التحقيقات (الإبلاغات عن الأفعال غير المشروعة). وافق المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان على ميثاق مكتب خدمات التدقيق والتحقق آخر مرة في 26 كانون الثاني/يناير عام 2018. يرد الميثاق في المرفق 1.

3. ترأب اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بانتظام جودة عمل مكتب خدمات التدقيق والتحقق. تواصل اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف تقديم المشورة لتعزيز فعالية خدمات التدقيق والتحقق المقدمة من مكتب خدمات التدقيق والتحقق في عام 2019، وقد استعرضت خطة العمل السنوية والميزانية والتقارير المرحلية المنتظمة والتقارير السنوي وتقارير التدقيق الداخلي الخاصة بـ مكتب خدمات التدقيق والتحقق. راقب مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات الرامية إلى تحسين عمليات مكتب خدمات التدقيق والتحقق. واصل مراجعو الحسابات الخارجيون الاعتماد على عمل وتقارير مكتب خدمات التدقيق والتحقق في عام 2019.

4. وعلى غرار السنوات السابقة، تلقى مكتب خدمات التدقيق والتحقق الدعم من الإدارة العليا لصندوق الأمم المتحدة للسكان طوال العام. حضرت مديرة مكتب خدمات التدقيق والتحقق، ضمن أمور أخرى، اجتماعات اللجنة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بحكم منصبها، ما أتاح لها فرصة لإسداء المشورة للإدارة العليا بشأن جوانب الحوكمة أو المساءلة أو التحكم للسياسات أو الإجراءات الجديدة وللتعليق على أي مخاطر على صندوق الأمم المتحدة للسكان يحتمل ظهورها.

5. أجرى مكتب خدمات التدقيق والتحقق عمله وفقاً للمعايير المهنية التي يلتزم بها والسياسات التي يجب أن يلتزم بها – سياسة الرقابة، والنظام المالي والقواعد المالية، والنظام الأساسي والإداري للموظفين، وبالنسبة للتدقيق الداخلي، المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي؛³ وبالنسبة للتدقيق، الإطار التأديبي لصندوق الأمم المتحدة للسكان وسياسة جزاءات الباحثين في صندوق الأمم المتحدة للسكان، وسياسة صندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية بالحماية من الانتقام للإبلاغ عن سوء السلوك أو للتعاون مع تقصي الحقائق المأذون به، وسياسة المضايقة والتحرش الجنسي وسوء استخدام السلطة، ونشرة الأمين العام المعنية بالاستغلال والاعتداء الجنسي، والمبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية الموحدة للتحقيقات.

6. لضمان استمرار فعاليتها في إجراء ولايتها، يحتفظ مكتب خدمات التدقيق والتحقق ببرنامج ضمان الجودة وتحسينها لوظيفتي التدقيق الداخلي والتحقق على حد سواء. ينفذ مكتب خدمات التدقيق والتحقق، في حدود موارده، التوصيات الناتجة من تقييمات الجودة الخارجية لوظيفة التدقيق الداخلي (2015)، التي يخطط مكتب خدمات التدقيق والتحقق إجراؤها مرة أخرى في عام 2020 ولوظيفة التحقيقات (2016).

7. يؤكد مدير مكتب خدمات التدقيق والتحقق للمجلس التنفيذي بموجب هذا أن مكتب خدمات التدقيق والتحقق تمتع باستقلالية مؤسسية في عام 2019. كان مكتب خدمات التدقيق والتحقق، حسب موارده، بعيداً عن التدخل في تحديد وإجراء نطاق عمله وفي إبلاغ النتائج.

B. رأي بشأن ملاءمة إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان وفعاليتها

8. في رأي مدير مكتب خدمات التدقيق والتحقق، بناءً على نطاق العمل المضطلع فيه، أن ملاءمة وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والتحكم الداخلي في صندوق الأمم المتحدة للسكان كانت "بحاجة لبعض التحسينات" – ما يعني أن ترتيبات الحوكمة المقدره وممارسات إدارة المخاطر وعمليات التحكم قد تم تصميمها بشكل كافٍ وكانت تعمل بفاعلية ولكنها بحاجة لبعض التحسينات لتقديم ضمان معقول بأنه من الضروري تحقيق أهداف الكيان/المنطقة التي تمت مراجعة حساباتها. لم تؤثر المسألة (المسائل) وفرص

¹ قرار المجلس التنفيذي رقم 2/2015، اطلع أيضاً على DP/FPA/2015/1.

² اطلع على DP/FPA/2007/20.

³ الصادر من قبل معهد مراجعي الحسابات الداخليين (IIA).

التحسين المحددة بشكل ملحوظ لتحقيق أهداف منطقة صندوق الأمم المتحدة للسكان التي تمت مراجعة حساباتها. تمت التوصية بإجراء إداري لضمان تخفيف المخاطر المحددة بشكل كافٍ.

9. ترد أسباب إبداء الرأي، والمعلومات المتعلقة بالمعايير المستخدمة كأساس لها، ونطاق العمل المضطلع فيه، والموارد الإضافية للأدلة التي تم النظر فيها، حسب الاقتضاء، لإبداء الرأي، والعمليات المتبعة لتجميع وتقييم المسائل المحددة في الوثيقة DP/FPA/2020/6/Add.1.

C. الامتثال لسياسة الرقابة

10. كانت إجراءات الإفصاح عن تقارير التدقيق الداخلي، على النحو المنصوص عليه في قرار DP/FPA/2015/1، سارية طوال عام 2019، وهو العام السابع للإفصاح العلني. وتم نشر جميع التقارير الصادرة بعد الأول من كانون الأول/ديسمبر عام 2012 في غضون شهر واحد في المتوسط من الإصدار الداخلي. بالنسبة إلى مكتب خدمات التدقيق والتحقق، يظل وضوح وجود تقارير التدقيق الداخلي موضع اهتمام مستمر، مع بذل جهد ووقت كبيرين في التفاعلات الإدارية.

11. كما هو منصوص عليه في DP/FPA/2015/1 (الفقرة 27)، تم نشر موارد مكتب خدمات التدقيق والتحقق بشكل فعال وكافٍ في عام 2019، مع ذلك، أثرت الوظائف الشاغرة والمناسبات خارج نطاق سيطرة مكتب خدمات التدقيق والتحقق تأثيرًا كبيرًا على أنشطة التدقيق، وبدرجة أقل، على أنشطة التدقيق الداخلي. كانت الموارد غير كافية لمعالجة حجم حالات التدقيق المعقدة والمتوسعة باستمرار أو لدعم الإدارة بخلاف الخدمات الاستشارية المتفرقة (اطلع على الأقسام III و IV و V و VIII و IX واستعراض مؤشرات الأداء الرئيسية في المرفق 7).

III. الموارد

12. حتى 31 كانون الأول/ديسمبر عام 2019، توفر لمكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق 26 منصب معتمد: 4 من فئة الخدمات العامة و 22 من فئة المستوى المهني، اثنان منها محددان بالوقت للفترة بين عامي 2019 و 2020.

13. يتضمن مكمّل التدقيق الداخلي رئيسيين وتسعة مراجعي حسابات (وظيفة شاغرة واحدة في نهاية العام) ومحلل بيانات، إضافة للمهام الميدانية بواسطة استشاريين فرديين وموظفين من شركات مراجعة حسابات محلية بموجب اتفاق طويل الأمد، ما يضيف ما يعادل من ثلاثة ونصف مناصب بدوام كامل.

14. فيما يتعلق بالتدقيق، يتضمن المكمّل رئيسًا وخمسة محققين – اثنان منهم محددان بوقت للفترة بين عامي 2019 و 2020 ووظيفتان شاغرتان اثنتان في نهاية العام – ومحللين للتدقيق، يضافون من قبل استشاريين التحقيقات، ما يضيف ما يعادل منصبًا واحدًا بدوام كامل. في نهاية العام، كانت وظيفة الرئيس شاغرة وقيد التوظيف.

15. وكما هو الحال في السنوات الماضية، تغطي مديرية مكتب خدمات التدقيق والتحقق، مع المدير وموظفين اثنين من فئة الخدمات العامة (وظيفة شاغرة واحدة لنهاية العام) الإدارة والتنظيم العامين لمكتب خدمات التدقيق والتحقق، وكذلك الوظائف التالية: إصدار جميع التقارير، والعلاقات مع الدول الأعضاء والمانحين، ومعظم الخدمات الاستشارية، والعمل كمرکز تنسيق لوحدة التنقيش المشتركة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والعمل كالأمانة العامة في اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف. أدرجت وظيفة ضمان وتحسين جودة التدقيق الداخلي منذ عام 2016 في المديرية، مع موظفين مهنيين مخصصين، كان المنصب شاغراً لعام 2019.

16. ظلت الصعوبات المستمرة في تحديد المرشحين المؤهلين بشكل مناسب، بالإضافة إلى حالات التأخير في عمليات التوظيف سارية في عام 2019 كما هو الحال في الأعوام السابقة. زاد إجمالي معدل الوظائف الشاغرة في عام 2019 في مكتب خدمات التدقيق والتحقق سوءًا مقارنة بعام 2018 (انظر جدول 1)، على وجه الخصوص للتدقيق مع الوظائف الشاغرة التي تفاقمت بسبب نقص الاستشاريين المناسبين.

جدول 1

الموارد – 2018 و 2019، من قبل وحدة مكتب خدمات التدقيق والتحقق

الإجمالي		OAC		المديرية		التحقيقات		التدقيق الداخلي		الميزانية
2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	
22	20	-	-	2	2	8	6	12	12	المناصب على المستوى المهني – المعتمدة
%28	%12	-	-	%50	%46	%53	%20	%8	%3	معدل الوظائف الشاغرة
4	4	-	-	2	2	1	1	1	1	مناصب الدعم – المعتمدة
%25	%25	-	-	%50	%50	%0	%0	%0	%0	معدل الوظائف الشاغرة
4.6	5.8	-	-	-	-	1.1	3.1	3.5	2.7	قدرة استشاري مضافة - ما يعادلها بدوام كامل
(آلاف الدولارات الأمريكية)										
4,614	4,418	-	-	466	463	1,399 ⁽¹⁾	1,091	2,749	2,864	تكاليف الموظفين (معدلة جزئيًا)

										لوظائف الشاغرة)
1,207	677	65	65	-	-	580	410	562	202	الاستشاريون الفريديون
367	590	-	-	-	-	89	81	278	509	الخدمات المشتركة
884	830	128	128	34	37	338	290	384	375	السفر
114	170	3	3	1	2	45	83	65	82	التكاليف التشغيلية ⁽ⁱⁱⁱ⁾
79	79	-	-	9	9	20	20	50	50	التعلم
7,265	6,764	196	196	510	511	2,471	1,975	4,088	4,082	الإجمالي
856	720	-	-	72	82	285	189	499	449	التكاليف المحسوبة مركزياً ⁽ⁱⁱⁱ⁾
8,121	7,484	196	196	582	593	2,756	2,164	4,587	4,531	إجمالي كامل التكلفة
%0.58	%0.58	%0.01	%0.02	%0.04	%0.05	%0.20	%0.17	%0.33	%0.35	الإجمالي كنسبة مئوية من إيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان ^(iv)

(1) التحقيق الذي لم يتم تعديله بالوظائف الشاغرة في عام 2019.

(2) أنظمة تكنولوجيا المعلومات بشكل أساسي.

(3) اعتباراً من عام 2018، تفرض تكاليف محسوبة مركزياً على وحدات الأعمال مباشرة، ما يؤدي إلى إجماليات "كاملة التكلفة".

(5) النسبة المئوية المحسوبة على "إجمالي كامل التكلفة".

17. منذ عام 2014، تم تمويل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق من الميزانية الموسمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وحده ولا تزال تدوير ميزانيته بشكل استباقي. زادت الميزانية السنوية كاملة التكاليف لمكتب خدمات التدقيق والتحقيقات مقارنة بعام 2018، بعد تعديل معدل الوظائف الشاغرة الفعلي لعام 2019، باستثناء التحقيق، ومثلت الزيادة بنسبة 0.58 في المئة من إيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2019 للوفاء بولاية ذات أربع شعب لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق (انظر جدول 1 أعلاه).

IV. أنشطة التدقيق الداخلي في عام 2019

A. منهجية تقييم مخاطر التدقيق

18. ينفذ مكتب خدمات التدقيق والتحقيق أنشطة الضمان بناءً على خطة التدقيق القائمة على المخاطر، المعتمدة من قبل المدير التنفيذي بعد استعراضها من قبل اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف. وضعت خطة التدقيق بناءً على تقييم مخاطر التدقيق المؤتفة لمجمع التدقيق، مكونة من 140 وحدة أعمال متضمنة في أنشطة تقديم البرنامج و13 عملية أعمال أساسية و10 مجالات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر DP/FPA/2019/6). وتُقاس المخاطر من خلال مجموعة من المؤشرات التي تمثل التأثير المحتمل واحتمالية حدوث أحداث قد تؤثر تأثيراً سلبياً على تحقيق أهداف وحدات الأعمال والعمليات والأنظمة التي يتم تقييمها.

19. يستخدم تقييم مخاطر التدقيق لوحدة الأعمال مؤشرات تقيس: (أ) الأهمية النسبية للبرنامج ومدى تعقده وأدائه والتغيرات الطارئة عليه، (ب) والتعقيد والأداء التشغيلي، (ج) والتغيرات البرمجية المتوقعة (مثل التعداد السكاني)، (د) وقدرة وحدات الأعمال لإدارة البرنامج والأنشطة التشغيلية الحالية والمستقبلية، (هـ) ومستويات الفساد في البلدان التي يوجد بها مكاتب ميدانية.

20. يستخدم تقييم مخاطر التدقيق لعملية الأعمال الأساسية مؤشرات تقيس: (أ) القيمة النقدية التي تتدفق من خلال هذه العمليات وتأثيرها وتعقدها، (ب) والتغيرات التي تؤثر عليها، (ج) والفعالية المتصورة للأنظمة والضوابط الموجودة، (د) القدرة على إدارة العمليات.

21. يتم تقييم المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل منفصل، بناءً على المؤشرات التي تقيس: (أ) أهميتها وتعقيدها، (ب) والتغيرات التي تؤثر عليها، (ج) والفعالية المنصوبة للضوابط الموجودة في هذه المجالات.

22. كما أخذ تقييم مخاطر التدقيق في الاعتبار ما يلي: (أ) نتائج إدارة مخاطر المؤسسات وعمليات التقييم الذاتي للتحكم قيد التنفيذ من قبل الإدارة، (ب) التفاعلات مع الإدارة في المقر والمكاتب الإقليمية، (ج) النتائج وتواريخ الانتهاء لعمليات التدقيق الداخلي والخارجية السابقة، وكذلك (د) المعرفة المجمعّة من خلال عمل التحقيقات. توضح نتائج تقييمات المخاطر في القسم A.VI.

B. خطة التدقيق لعام 2019

23. استندت خطة التدقيق لعام 2019 إلى وحدة الأعمال لعامي 2018/2019 ومعالجة نتائج تقييم المخاطر للتدقيق وأخذت في الاعتبار، عند الاقتضاء، تقييم مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي تم إجراؤه في أواخر عام 2015.

24. تضمنت خطة العمل الأصلية للتدقيق الداخلي عام 2019 30 مشاركة للتدقيق تغطي نفقات عامي 2017 و2018 وبداية عام 2019، وتألفت بمزيج من: وحدات أعمال عالية المخاطر وعمليات وبرامج ومجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالية المخاطر، ومراجعة حسابات واحدة مشتركة، حسبما تقرر خدمات التدقيق الداخلي لمؤسسات منظمة الأمم المتحدة. من أجل تعظيم الموارد، تم التخطيط للتدقيق بشكل متعمد للوصول إلى درجات متفاوتة من الإنجاز بنهاية العام. في أثناء العام، تم تعديل الخطة لتعكس

المخاطر العالية التي تتطلب اهتمامًا فوريًا وبيئات متغيرة ونهج مختلف لاستعراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأحداث غير المتوقعة. يُعرض المستوى الفعلي للتنفيذ في الجدول 2.

الجدول 2 استعراض عمليات التدقيق لعام 2019

الحالة	وحدات الأعمال	العمليات والبرامج	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)	عمليات التدقيق المشتركة (1)	عملية التدقيق عن بعد (ب)	الاستشارية	الإجمالي
عمليات التدقيق الأصلية المخطط لها – بحلول نهاية العام							
سنتتهي في عام 2018	16	4	1	1	1		23
ستبدأ في عام 2018 وستنتهي في عام 2019	5				2		7
إجمالي عمليات التدقيق	21	4	1	1	3	-	30
عمليات التدقيق الفعلية – حسب الحالة في نهاية العام							
التقارير النهائية الصادرة (ج)	12			1	1		14
مشروع التقارير الصادرة	4						4
العمل الاستشاري					1		1
المجموع الفرعي	16	-	-	1	1	1	19
مشروع التقارير قيد الإعداد أو المراجعة	2	1					3
مرحلة التخطيط أو العمل الميداني	2	3			2		7
الإجمالي	20	4	-	1	3	1	29

ملاحظات

- (أ) تحت قيادة الخدمات الأخرى للتدقيق الداخلي في الأمم المتحدة.
 (ب) استعراض الفعالية التشغيلية للضوابط الرئيسية المحددة والمعاملات المالية للمكاتب المدنية من المقرر.
 (ج) قائمة التقارير النهائية الصادرة في المرفق 2.

25. 13 عملية من عمليات التدقيق لوحدة الأعمال (11 مكتبًا قطريًا، ومكتب واحد إقليمي، وإقليم واحد مغطى بموجب طريقة التدقيق عن بعد) وشملت التدقيق المشتركة لتوحيد الأداء نفقات تبلغ 365 مليون دولار أمريكي – حوالي 34 في المئة لإجمالي نفقات عام 2018. تم تصنيف مراجعة حسابات واحدة⁴ على أنها "فعالة" (8 في المئة)، وتم تصنيف خمس عمليات مراجعة للحسابات (38 في المئة) على أنها "تحتاج بعض التحسينات" وتصنيف أربع بأنها "تحتاج تحسينات كثيرة" (31 في المئة) وثلاث على أنها "غير فعالة" (23 في المئة). تظهر التقييمات حسب المجال الذي تمت مراجعة حساباته في الجدول 3. علاوة على ذلك، تم تصنيف التدقيق المشتركة لـ "توحيد الأداء" بأنها مرضية جزئيًا⁵.

4 اطلع على تعريفات "الفعالية" و"تحتاج بعض التحسينات" و"تحتاج تحسينات كثيرة" و"غير فعال" على الموقع الإلكتروني <https://www.unfpa.org/admin-resource/standard-definition-audit-terms>.
 5 باستخدام تقييم على ثلاثة مستويات لما قبل 2016.

الجدول 3
عمليات مراجعة حسابات وحدات الأعمال لعام 2019 – التصنيفات حسب المجال

المجالات ^(أ)					التصنيف	
إدارة العمليات		إدارة البرامج		حوكمة المكاتب		
%	المكاتب	%	المكاتب	%		
31%	4	15%	2	25%	3	الفعالية
69%	9	31%	4	25%	3	تحتاج إلى بعض التحسينات
-	-	31%	4	50%	6	تحتاج إلى تحسينات كثيرة
-	-	23%	3	-	-	غير فعال

(أ) يختلف نطاق وعمق الاستعراض حسب التدقيق، بما يتناسب مع نتائج تقييم مخاطر التدقيق الذي تم إجراؤه في أثناء التخطيط. باستثناء التدقيق المشترك لتوحيد الأداء.

26. ظل توقيت الانتهاء من التقرير متطابقاً بين عامي 2019 و2018 مع 18 تقريراً نهائياً أو مشروع التقارير الصادرة بحلول نهاية العام. ومع ذلك، استمر الوصول إلى المستوى المخطط لتتم العرقلة من قبل قدرة الإدارة العليا المحددة لمكتب خدمات التدقيق والتحقق والتطويرات غير المتوقعة في أثناء عمليات التدقيق ومعدل دوران الموظفين والوقت المنقضي في تلقي الاستجابات الإدارية (لبعض التقارير).

27. ترد تفاصيل أكثر النتائج أهمية في القسم السادس ب.

C. تغطية التدقيق الناتجة

28. تشير إستراتيجية التدقيق لمكتب خدمات التدقيق التحقيقات أنه ستم مراجعة حسابات وحدات الأعمال عالية المخاطر خلال دورة مدتها ثلاثة أعوام، ووحدات أعمال متوسطة المخاطر خلال دورة مدتها عشرة أعوام، مع توفير ضمان إضافي من خلال عملية التدقيق عن بعد، ما يغطي أيضاً وحدات الأعمال منخفضة المخاطر. استكمالاً للتغطية المقدمة من قبل عمليات التدقيق لوحدات الأعمال، فستتم تغطية العمليات الرئيسية عالية المخاطر من خلال استعراضات شاملة على مدار فترة 10 سنوات.

29. ظل متوسط دورة التدقيق لوحدات الأعمال عالية المخاطر ومتوسطة المخاطر للفترة بين عامي 2017-2019 و5 و10 أعوام كما في الفترة بين عامي 2016 و2018 (مقابل 5 و11 عاماً للفترة بين عامي 2016 و2018 و6 و11 عاماً للفترة بين عامي 2015 و2017، على التوالي) وأكثر من 12 عاماً للعمليات الرئيسية عالية المخاطر.

V. أنشطة التحقيقات في عام 2019

30. تحمّل مكتب خدمات التدقيق والتحقق مسؤولية إجراء التحقيقات في جميع أنواع الإبلاغات عن الأفعال غير المشروعة:

(a) التحقيقات "الداخلية": سوء السلوك من قبل موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي يتراوح بين الاحتيال والفساد وصولاً إلى المضايقة والتحرش الجنسي وسوء استخدام السلطة والانتقام من المبلغين عن المخالفات داخل مكان العمل والاستغلال والاعتداء الجنسيين وغيرها من انتهاكات الأنظمة والقواعد والإصدارات الإدارية أو الخاصة بالسياسة المعمول بها.

(b) التحقيقات "الخارجية": الممارسات المحظورة من قبل المتعاهدين المستقلين وشركاء التنفيذ والموردين وأطراف ثالثة أخرى، بما في ذلك الممارسات الفاسدة والاحتياالية وغيرها من الممارسات غير الأخلاقية التي تلحق الضرر بصندوق الأمم المتحدة للسكان.

(c) تحقيقات بقيادة "الأطراف الثالثة": يتبع مكتب خدمات التدقيق والتحقق تحقيقات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، اللذان يتورط فيهما موظفو شركاء التنفيذ، ويجريها شركاء التنفيذ الذين تتوفر لديهم قدرة التحقيقات الداخلية.

31. تم وصف عملية التحقيقات المتبعة من قبل مكتب خدمات التدقيق والتحقق (من استلام شكوى وصولاً إلى إغلاق المسألة بعد استعراض أولي موثق في مذكرة الإغلاق أو إذا اقتضى الأمر، بعد التحقيق الكامل الموثق في تقرير) سابقاً (انظر [DP/FPA/2018/6](#) الفقرة 29) وتغيرت بالكاد في عام 2019.

A. حالات جديدة

32. في عام 2019، تلقت مكتب خدمات مراجعة السياسات والتحقيقات 112 حالة جديدة – تقريباً نفس المستوى الذي كانت عليه في عام 2018. يتم تسجيل كل حالة، التي قد تتضمن عدة بلاغات، ضمن فئة البلاغات الأكثر أهمية. يتم عرض التفاصيل لعام 2019 حسب الفئة الرئيسية على الجانب الأيسر من الجدول 4 والاتجاه حسب الفئة الرئيسية وحسب العام في الشكل 1.

33. لا يمكن زيادة عدد الحالات ومعدل الوظائف الشاغرة لعام 2019 من خلال استشاريي التحقيقات. عند التقديم في عام 2013، قُصد باستخدام الاستشاريين إضافة المرونة والقدرة الإضافية إلى مكتب خدمات التدقيق والتحقيق لاستيعاب أقصى حد في عدد الحالات وجلب مهارات محددة. على مر السنين، وعلى الرغم من الحاجة إلى مزيد من الدعم الإداري، أصبح استخدام الاستشاريين هو الطريقة المتبعة لمعالجة الزيادة المستمرة في الحالات الجديدة مع التعويض جزئياً للمعدلات المرتفعة للوظائف الشاغرة – بسبب ندرة المحققين في المستوى المهني. على مدار الفترة بين عامي 2016 و2018، مثل الاستشاريين نسبة بين 30 و42 في المئة من إجمالي قدرة التحقيقات لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق. أصبح هذا الاعتماد المفرط للمسؤولية الرئيسية من عام 2018 فصاعداً، نظراً لندرة السوق للاستشاريين المؤهلين. لا يمكن ملء المنصبين المحددين بوقت لعام 2019 و2020، اللذان وافق عليهما المجلس في أيلول/سبتمبر عام 2018، إلا في أوائل عام 2020، نظراً للقدرة التنافسية لتوظيف محققين (مختصين) وبالإضافة إلى طول عملية التوظيف.

الجدول 4
الحالات الواردة في عام 2019 والحالات المؤجلة لعام 2020

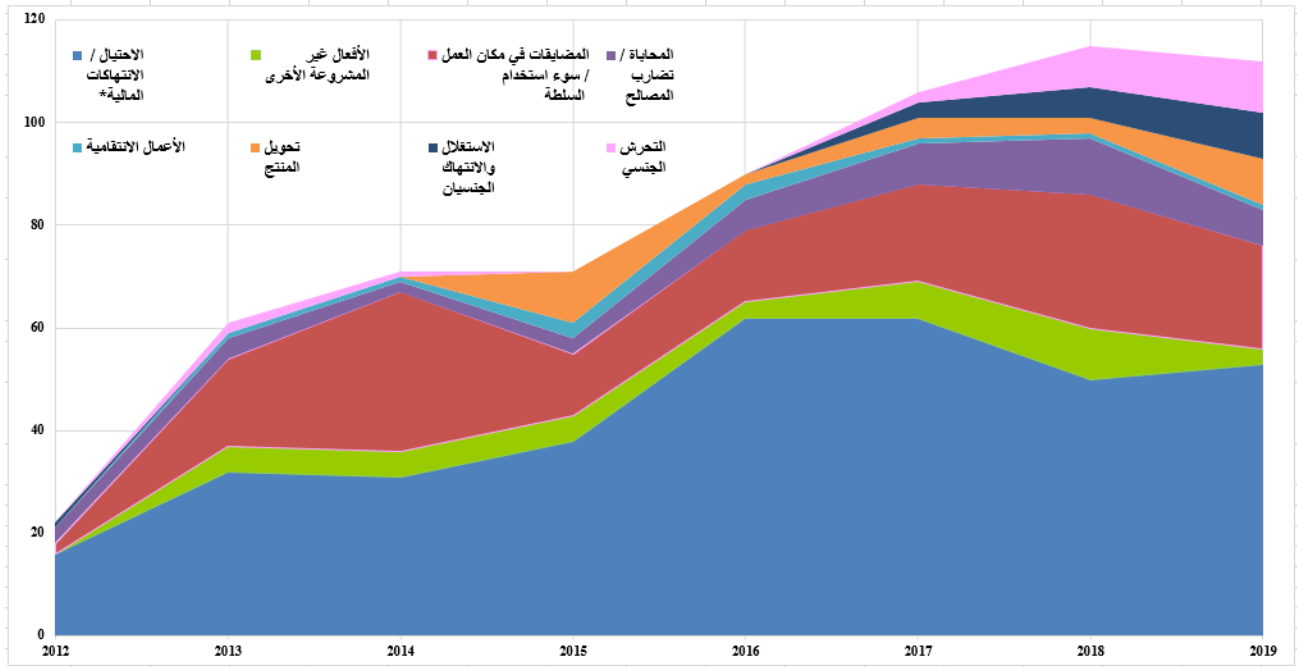
الحالات المؤجلة لعام 2020					الحالات الواردة في عام 2019					الوصف(*)
%	الإجمالي	بقيادة الأطراف الثالثة**	خارجي	داخلي	%	الإجمالي	بقيادة الأطراف الثالثة**	خارجي	داخلي	
%56	103	11	34	58	%47	53	8	11	34	الاحتيال / الانتهاك المالي (**)
%16	28			28	%18	20			20	المضايقات في مكان العمل / سوء استخدام السلطة
%6	10			10	%9	10		1	9	التحرش الجنسي
%5	9	8		1	%8	9	8		1	الاستغلال والانتهاك الجنسيان (***)
%6	11		8	3	%8	9		6	3	تحويل المنتج
%8	15		1	14	%6	7			7	المحاباة / تضارب المصالح
%2	3		2	1	%3	3		3		الأفعال غير المشروعة الأخرى
%1	1			1	%1	1			1	الأعمال الانتقامية
%100	180	19	45	116	%100	112	16	21	75	الإجمالي
	%100	%11	%25	%64		%100	%14	%19	%67	%

(*) تمت صياغة الإحصاءات في عام 2019.

(**) بما في ذلك السرقة.

(***) بما في ذلك المسائل التي لا تلي حد الإبلاغ للأمم المتحدة.

الشكل 1
استعراض الشكاوي الواردة بين عامي 2012 و2019 حسب الفئة (عند استلام الشكوى)



(*) بما في ذلك السرقة.

34. بالإضافة إلى ذلك، عالج مكتب خدمات التدقيق والتحقيق 34 استفسارًا للحصول على المشورة أو الحصول على المعلومات (51 في عام 2018 و11 في عام 2017) وتعلق أقل من 10 في المئة منها بشكل من أشكال المضايقة أو سوء المعاملة.

35. في عام 2019، تلقى مكتب خدمات التدقيق والتحقيق الشكاوى المبلغ عنها: عن طريق البريد الإلكتروني أو البريد العادي مباشرة إلى مكتب خدمات التدقيق والتحقيق (54 في المئة) أو من خلال الخط الساخن للتحقيقات السرية لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق أو عنوان البريد الإلكتروني المخصص (34 في المئة)، أو عن طريق الإحالة من التدقيق الداخلي أو الكيانات الخارجية إلى مكتب خدمات التدقيق والتحقيق أو إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان (8 في المئة)، أو بالحضور الشخصي (4 في المئة).

B. حجم الحالات

36. إلى جانب 103 حالات تمت إحالتها من عام 2018، تعامل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق (OAIS) في عام 2019 مع 215 حالة نشطة (انظر الجدول 5)، وزيادة بنسبة 20 في المئة مقارنة بعام 2018، بالإضافة إلى 34 استفسارًا للحصول على المشورة أو المعلومات المذكورة سابقًا (انظر الفقرة 34).

الجدول 5
استعراض للحالات الواردة والمغلقة في الفترة بين عامي 2017 و2019

%	2019	%	2018	%	2017	
%48	103	%36	65	%28	41	حالات مُرحَلة
				%3	4	- من عام 2015
%0	1	%2	4	%25	37	- من عام 2016
%15	33	%34	61			- من عام 2017
%33	69					- من عام 2018
%52	112	%64	115	%72	106	شكاوى مستلمة في العام الحالي
%35	75	%42	75	%44	64	التي منها: داخلي
%10	21	%21	38	%28	42	خارجي
%7	16	%1	2	-	-	الأطراف الثلاثة
%100	215	%100	180	%100	147	إجمالي عدد الحالات
						الحالات المغلقة
%74	26	%75	58	%65	53	بعد التقييم الأولي
%26	9	%25	19	%35	29	بعد التحقيق الكامل
%20	7	%12	9	%17	14	التي منها: موثقة
%6	2	%13	10	%18	15	غير موثقة
%100	35	%100	77	%100	82	إجمالي الحالات المغلقة
	180		103		65	الحالات المرحَلة للعام التالي
%64	116	%63	66	%58	38	التي منها: داخلي
%25	45	%35	36	%42	27	خارجي
%11	19	%2	2	-	-	الأطراف الثلاثة
	44		23		22	عدد الحالات السنوي حسب المحقق ⁽¹⁾

(1) بناء على جميع موظفي التحقيق، بغض النظر عن المستوى.

C. توزيع الحالات

37. تم الانتهاء من 35 حالة، من إجمالي عدد الحالات (215 حالة)، في عام 2019: 26 بعد التقييم الأولي و9 بعد التحقيق الكامل.
38. تم توثيق سبع حالات، من ضمن تسع حالات تم التحقيق فيها، بشكل كامل أو جزئي (انظر جدول 6 والتفاصيل الواردة في المرفق 6) وأربع حالات لها عواقب مالية. وبلغت القيمة الإجمالية للحالات الموثقة، التي تنطوي على خسارة لصندوق الأمم المتحدة للسكان إما من خلال الممارسات الاحتيالية أو المخالفات المالية، 106,379.44 دولارًا أمريكيًا.

جدول 6
استعراض للحالات التي انتهت في عام 2019 حسب الفئة

الإجمالي	غير موثقة				موثقة				الوصف	
	%	الإجمالي	بقيادة "الأطراف الثلاثة"	خارجي	داخلي	الإجمالي	بقيادة "الأطراف الثلاثة"	خارجي		داخلي
%44	4	-	-	-	-	4	-	3	1	الاحتيال/المخالفات المالية
%22	2	-	-	-	-	2	-	1	1	الاستغلال والانتهاك الجنسيان
%22	2	1	-	-	1	1	-	-	1	التحرش الجنسي
%11	1	1	-	-	1	-	-	-	-	الأعمال الانتقامية
%100	9	2	-	-	2	7	0	4	3	الإجمالي
	%100	%22	%0	%0	%22	%78	%0	%43	%33	%

39. في نهاية عام 2019، تم ترحيل 180 حالة تتعلق بمسائل الاحتياط الداخلي بشكل أساسي ذات الأولوية المتوسطة، إلى عام 2020 (انظر الجدول 4)، وتضاعفت تقريباً على مدار عام 2018، بسبب الجمع المتزامن لـ (أ) عدة حالات معقدة – بعضها محدد بوقت وزيادة مفاجئة في الحالات الجديدة في النصف الثاني لعام 2019 بالإضافة إلى (ب) وضع الموظفين غير المستقر: مع وجود العديد من الوظائف الشاغرة للموظفين، بما في ذلك منصب الرئيس وفريق جديد لصندوق الأمم المتحدة للسكان والفقدان الكامل للقدرة الاستشارية في النصف الثاني من عام 2019.

40. ومن بين 180 حالة معلقة لنهاية العام، كان 76 في المنة في مرحلة التقييم الأولي والباقي إما في مرحلة التحقيق وإما كتابة التقرير (12 في المنة لكل منهما).

41. أدى الوضع الوارد في الفقرة 33 أعلاه إلى زيادة سوء التوقيت، إما بسبب انتهاء الحالات وإما أن عمرها يفوق الهدف بكثير، وهو ستة أشهر بالمتوسط. تم إغلاق الحالات المنتهية في عام 2019 في تسعة أشهر (في المتوسط من الاستلام إلى الإغلاق). بلغت مجموعة الحالات المعلقة في نهاية العام ما يقرب من عام، في المتوسط، 59 في المئة منهم تجاوزوا الهدف المحدد بستة أشهر، حيث يبلغ متوسط عمرهم 17 عامًا، نظرًا للأولوية في الحالات المحددة بوقت وحالات التحرش (عمل/جنسي) وسوء استخدام السلطة والاستغلال والانتهاك الجنسيين.

VI. النتائج الرئيسية المستخلصة من عمليات التدقيق الداخلي والتحقيق في عام 2019

A. تقييم مخاطر التدقيق لعام 2019

42. يلخص جدول 7 نتائج تقييمات مخاطر التدقيق لوحدة الأعمال لعام 2019 في ضوء تقييم المخاطر لـ (أ) وحدات الأعمال، (ب) ومكونات العمليات الرئيسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات – ما يدعم خطة التدقيق لعام 2020.

جدول 7

نتائج تقييم مخاطر التدقيق لعام 2019

الإجمالي	المخاطر			الكيانات
	منخفض	متوسط	عال	
121	59	50	12	المكاتب القطرية
6	2	4	-	المكاتب الإقليمية
8	8	-	-	مكاتب الاتصالات
5	-	2	3	وحدات المقر المشتركة في تقديم البرنامج
140	69	56	15	وحدات الأعمال
120	86	34		مكونات العمليات الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ^(*)

(*) تحللت العمليات الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مكوناتها، وركز التقييم على المكونات عالية المخاطر.

43. يعكس تقييم مخاطر التدقيق تعرض صندوق الأمم المتحدة للسكان للمخاطر. تتوافق عوامل المخاطر للتدقيق الناتجة، بشكل عام، مع عوامل المخاطر التي تم تحديدها من خلال عملية إدارة المخاطر في المؤسسات الموضوعية من قبل الإدارة وتبقى متشابهة وتنشأ أساساً من:

- برنامج معقد ومقسم نسبياً وتم تنفيذه من قبل عدد كبير من وحدات الأعمال، يعمل العديد منهم في البيئات الهشة، بالتعاون مع عدد كبير من شركاء التنفيذ مع مستويات قدرة متفاوتة.
- أنشطة الاستجابة الإنسانية المعقدة والمتعددة بشكل متزايد، في عدد دول أكبر من الأعوام السابقة، تحت قيادة مكتب الشؤون الإنسانية، التي تعمل منذ منتصف عام 2019.
- وبرنامج كبير لأمن السلع الصحية الإنجابية ("إمدادات صندوق الأمم المتحدة للسكان") الذي يوفر كمية كبيرة من موانع الحمل – ما يخلق عدة تحديات للشفافية وإدارة سلسلة الإمداد.
- والاعتماد المستمر على عدد صغير ومتزايد الجهات المانحة الرئيسية والتعرض إلى تقلبات العملة.
- ونسبة متزايدة من الموارد الأخرى (التمويل غير الأساسي) – ما يقلل من مرونة البرنامج ويولد عبء عمل كبيراً – على سبيل المثال، التفاوض على الاتفاقيات (محلياً) والوفاء بمتطلبات التقارير المالية وغير المالية – مع تغطية تكاليف وظائف الإدارة الرئيسية بشكل جزئي.
- وعمليات يقدر عالٍ من اللامركزية، مع وجود قوى عمل كبيرة ومتفرقة (بما في ذلك الاستخدام المكثف للاستشاريين) ومستويات الشراء المحلي الكبيرة وعدد كبير من المعاملات المالية.
- وممارسة إدارة التغيير على نطاق واسع، بما في ذلك التخطيط الجديد لموارد المؤسسات.

(h) والأثر غير المعروف في هذه المرحلة- لوباء فيروس كورونا على قدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان على تنفيذ الخطة الإستراتيجية ونموذج عمله.

44. ما زال يتم تقييم أربع وعشرون عملية للأعمال وخمسة مجالات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أنها ذات مخاطر أعلى للتدقيق مع الاستمرار في ملاحظة مستويات التقدم المختلفة في عام 2019، يتم تضمين الأسباب الرئيسية لذلك في أقواس.

(a) الحوكمة: (1) إطار التحكم المتكامل، الإشراف الإداري (ضوابط "خط الدفاع الثاني")، وإدارة المخاطر في المؤسسات، بما في ذلك إدارة مخاطر الاحتيال (ثغرات القدرة والتحكم) - مع التقدم الهائل المحرز في تطوير سياسات وأدوات "خط الدفاع الثاني"، (2) وإدارة التغيير، بما في ذلك المبادرة الثقافية، (3) وتعبئة الموارد (التغييرات الطارئة على حالة التمويل)، (4) واستمرارية العمل.

(b) إدارة البرنامج: (1) تصميم البرنامج والحوكمة والإشراف (في السياقات الإنسانية بشكل أساسي)، (2) وخطة العمل والإدارة المالية للبرنامج والمراقبة (ثغرات في التحكم، مع تحسينات ملاحظة في الأدوات المتاحة ولكن الاستخدام غير متكافئ)، (3) والاستجابة الإنسانية (ثغرات في القدرات والتحكم؛ زيادة التدخلات الإنسانية والتحديات التي تؤثر عليها، مع ملاحظة تحسينات في المراقبة غير الإنسانية)، (4) وعملية الضمان المتعلقة بشركاء التنفيذ، من تقييمات القدرة إلى آليات الضمان (الثغرات ومسائل القدرات)، (5) وإدارة سلسلة التوريد (ثغرات القدرات والتحكم، مع تحسين كبير في "خط الدفاع الثاني")، (6) وضع مقترحات التمويل وتكليفها (بالنظر إلى النسبة المتزايدة للتمويل غير الرئيسي)، (7) المسائل المتبقية لإدارة الصندوق الاستثماري وغير الرئيسية.

(c) إدارة العمليات: (1) تحسين إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك إدارة المواهب والتوظيف (الثغرات العملية، مع تحسين في معدلات الوظائف الشاغرة للمناصب الرئيسية وإدارة عقود الموظفين)، (2) ومشتريات المكاتب الميدانية (ثغرات فعالية التشغيل)، (3) ومشتريات إنسانية (المخاطر الكامنة لاستخدام إجراءات المشتريات في حالات الطوارئ في عدد أكبر من البلدان).

(d) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: (1) مشروع تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك حوكمته وتنفيذه، ولا سيما النظام الجديد لتخطيط الموارد في المؤسسات (ثغرات في القدرات)، (2) وتطبيقات الأعمال (ترحيل الوظائف إلى نظام جديد لتخطيط الموارد في المؤسسات)، (3) واعتماد السحاب والموفر الخارجي للعمليات الرئيسية (إدارة مخاطر الطرف الثالث)، (4) الأمن.

(e) الاستغلال والانتهاك الجنسيان، والتحرش الجنسي والمضايقة في العمل، وسوء استخدام السلطة: (1) عن الاستغلال والاعتداء الجنسيين، بما يتوافق مع السياق البرنامجي لصندوق الأمم المتحدة للسكان وعلى مستوى النظام بالكامل، خصوصًا فيما يتعلق بشركاء التنفيذ، و(2) استجابة لمواقف التحرش المتعددة (في العمل والجنسي) وإساءة استعمال السلطة بالعمليات والكفاءة والسرعة والشفافية الضرورية المناسبة.

B. نتائج التدقيق الداخلي للحسابات والتحقق

45. تتوافق الممارسات الجيدة وفرص التحسن التي كشفتها أعمال المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق في 2019 -على الرغم من التركيز المكثف على الحالات الهشة والإنسانية- مع تلك المحددة والمبلغ عنها في الأعوام السابقة، إضافة إلى تلك المتضمنة بواسطة مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في مذكرة ملاحظات التدقيق المؤقتة لعام 2019 الخاصة به. وهي مقدمة أدناه، وفي شكل جدول متضمن في الملحق 3.

وحدات الأعمال

(i) حوكمة المكاتب

46. متابعة التحسينات في التخطيط السنوي، مع تطبيق المزيد من المكاتب لعمليات تخطيط قوية بينما تتوافق نتائج ومخرجات البرنامج بوضوح مع تلك الموجودة في الخطة الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان مع تنفيذ واضح للتخطيط الموضوعية. تم أيضًا إكمال أنشطة التخطيط السنوي ورفع التقارير في الوقت المناسب وبشكل تشاركي. تابع عدد أكبر من المكاتب اتجاه الأعوام الماضية في وضع هياكل لا مركزية من أجل تطبيق ومراقبة أفضل لأنشطة البرنامج. تابع العديد من المكاتب المشاركة الفعالة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، مع تولي أدوار قيادية في تجمعات التنسيق بين الوكالات ومجموعات العمل. استمرت أنشطة التنمية وتقييم الأداء في عكس معدلات الإتمام العالية داخل الأطر الزمنية الموضوعية، ما يساعد على تحسين مسؤولية الموظفين وأدائهم في مكاتب متعددة. وبالمثل، فإن إدخال أدوات مراقبة جديدة والاستخدام الفعال لها في التدريب الإلزامي وأنشطة التعلم قد أدى إلى معدلات إتمام عالية.

47. سيساعد التخطيط المعزز والتوثيق الأوضح لجميع المخرجات ذات الصلة -بما في ذلك تعريفاتها والمؤشرات المقابلة لها وخطوط الأساس والأهداف ومعالم الإنجاز- والمراجعات في الوقت المناسب للهيكلية المؤسسية على: التطبيق في الوقت المناسب للهيكل المكنية لتوصيل البرمجة والحاجات التشغيلية، وتوافق أفضل مع خطط الإدارة السنوية وخطط عمل الشريك المنفذ وتحسين المراقبة لتكون أكثر شمولاً وتكاملاً (انظر أيضاً الفقرة 50).

48. تم إنجاز مزيد من التقدم على إنضاج عملية إدارة المخاطر. وهي تتطلب تحسناً مستمراً، خصوصاً في تحديد وتقييم جميع المخاطر (ذات الصلة)، والتي تؤثر على أحد المكاتب وتطوير إجراءات التخفيف التي تم تقييم جودتها. من المتوقع أن تطوير وتنفيذ سياسة إدارة المخاطر بالمؤسسة وسد فجوات مجموعة المهارات التي تحد من صلة وفعالية التقييمات التي تتم بواسطة المكاتب سوف تجلب مزيداً من التحسينات على هذا المجال.

(ii) إدارة البرامج

a. تخطيط البرامج وتنفيذها ومراقبتها

49. تعين بعض المكاتب فرقاً مخصصة للعمل من كُتب مع شركاء التنفيذ لتقديم الدعم وضمان مراقبة برامجية ومالية ثابتة.

50. ساعدت التحسينات المستمرة على نظام البرمجة العالمية (GPS) وضوابط "خط الدفاع الثاني" التي أدخلتها المقرات الرئيسية مثل مراجعات معاملات النفقات الدورية الإلزامية، على تحسين ضوابط الإدارة المالية للبرنامج بالنسبة للأموال المحولة إلى شركاء التنفيذ. وتظل الحاجة إلى مزيد من الإدارة الصارمة لحظة العمل -من حيث وضع خطط العمل والميزانيات بشكل مناسب في نظام البرمجة العالمية -مع سرديات أقوى، وتوثيقاً أشمل للتكاليف (بما في ذلك الأساس المنطقي والافتراضات الموضوعية) وإعداد الميزانيات على مستويات حساب المراقبة. إضافة إلى ذلك، هناك حاجة لوضع أطر عمل شاملة للمراقبة من أجل تغطية وتتبع جميع مؤشرات مخرجات البرنامج، وأدوات كافية لدعم أنشطة المراقبة وتحديد نتائج المراقبة وتسجيلها وتتبعها. يتطلب الأمر مزيداً من التدريب والأدوات والموارد لبناء إمكانية مراقبة المكتب القطري.

b. إدارة الشركاء المنفذين

51. لوحظت تحسينات على استخدام العمليات التنافسية والموثقة بشكل مناسب لاختيار الشركاء المنفذين. نمط توزيع التمويل - بشكل أساسي في الربعين الأخيرين من العام استمر (انظر الملحق 5)، على الرغم من كونه في مستوى أعلى قليلاً في عام 2019.

52. استمر العمق والنطاق والتكرار والتوقيت والتوثيق للمعايير العشوائية (التي يجريها إما موظفو صندوق الأمم المتحدة للسكان والشركات الخارجية ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى وإما بالاشتراك معها) في تطلبها لاهتمام خاص لتصبح مصدرًا موثوقًا به تمامًا للضمان. تتطلب المهارات الضرورية مزيد من التنمية (مع أخذ معدل دوران الموظفين وحاجات التدريب في الاعتبار). تستمر الحاجة لإجراء تقييم إمكانات شركاء التنفيذ بشكل أكثر صرامة -لتحديد حاجات بناء الإمكانات وتحديد مدى أنشطة الضمان التي ينبغي إجراؤها- وكذلك التتبع الاستباقي لتنفيذ أنشطة بناء الإمكانات. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتوافق ضوابط اكتشاف ومنع مخاطر احتيال شريك التنفيذ مع إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

53. إضافة لذلك، يخضع شركاء التنفيذ لتقييمات واضحة متعددة: التقييم الدقيق وتقييم إدارة سلسلة الإمدادات (انظر القسم التالي) وتقييمات منع الاستغلال والاعتداء الجسديين. سيكون من المفيد إدخال طريقة شاملة ومرنة لتقييم شركاء التنفيذ باعتبارها أمرًا ضروريًا في التعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى.

c. إدارة سلسلة الإمدادات

54. ظلت مجالات التحسين في الدولة مماثلة للأعوام الماضية: (أ) التأخرات في المخالصات الجمركية، و(ب) الأداء غير المتسق وتوثيق ضوابط الاستلام والفحص للبضائع الواردة، و(ج) النواقص في ضوابط ومرافق إدارة المخازن، و(د) نقص التتبع والمراقبة ورفع التقارير أو كونهم غير كافيين بشأن مستويات مخزون السلع وتوزيعه وتوافره.

55. إدخال مزيد من الشفافية في إدارة سلسلة الإمدادات ووضع عملية ضمان "الميل الأخير" لمراقبة البضائع إلى جانب استخدام سلسلة الإمدادات لوسائل متنوعة، بما فيها رفع التقارير بالمخزون والمعايير العشوائية وخرائط سلسلة الإمدادات وتقييمات شريك التنفيذ ومراجعات الحسابات - ما يوفر رؤية أوضح لتوزيع المخزون بواسطة المكاتب القطرية وشركاء التنفيذ. إلى جانب ذلك، صممت الإدارة ووفرت تدريباً على أداة لمساعدة المكاتب القطرية في تحديد الكميات باعتبارها آلية للسماح لكل من المكاتب القطرية وشركاء التنفيذ بفهم الوصلات الأضعف في سلسلة الإمدادات ولتحديد أماكن تركيز الموارد. ستتم متابعة أثر هذه المبادرات في مراجعات الحسابات المستقبلية.

d. إدارة الموارد غير الأساسية

56. في 2019، تابع العديد من المكاتب الجهود المكثفة لتعبئة الموارد الخاصة بهم، ما أدى إلى تعزيز ممارسات التعبئة وأدواتها الخاصة بهم، ومشاركة المتبرعين من خلال التواصل والزيارات المنتظمة، بما في ذلك إجراء المراقبة المشتركة مع ممثلي المتبرعين.

57. ينبغي أن يستمر التركيز على تعزيز تعبئة الموارد وخطط الشراكات وعلى المزيد من جهود تعبئة الموارد المنسقة. إن دعم المكاتب الإقليمية في هذا الخصوص أمر ضروري. ويظل عدد من الاتفاقيات غير القياسية وتقييمات ما قبل التمويل (انظر أيضاً الفقرات 82 و(b) و(c)) موضع اهتمام.

(iii) إدارة العمليات

a. الموارد البشرية

58. لوحظ تقدم في مجال إدارة الإجازات من خلال أتمتة جميع تطبيقات الإجازات والموافقات في نظام تخطيط الموارد المؤسسية الموجودة والنشر الشهري للإشعارات بطلبات الإجازات.

59. استمرت إدارة منح العقود وحساب رسوم الاستشارات والدفع يدوياً في 2019، مع بعض التحسينات بخصوص اختيار الخدمة وعقود الاستشارات الفردية ومنحها وإدارتها. تتطلب قوائم مستشاري الشركات والمستشارين الإقليميين مزيداً من الاهتمام. يلزم تنظيم عملية التوظيف الطويلة بينما يتم التعامل مع الأخطار ذات نقاط الضوابط المتعلقة. من المتوقع إجراء تحسينات باعتبارها جزءاً من تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

b. المشتريات

60. لوحظت تحسينات مستمرة في استخدام الاتفاقيات طويلة المدى على المستوى المحلي لزيادة فعالية الشراء والحصول على القيمة مقابل النقود. في عام 2019، ووجدت أحداث عديدة من عدم الامتثال لسياسات وإجراءات الشراء على المستوى المحلي - التخطيط والعطاءات ومنح العقود. ولوحظت أيضاً أحداث من التخطيط غير المناسب للمشتريات ونقص مراقبة تنفيذ خطط المشتريات، خصوصاً في سياق إيصال المساعدات الإنسانية.

c. الإدارة المالية

61. زادت مرات تسجيل النفقات برموز حساب خطأ (مقللة بذلك من الموثوقية الكلية للبرنامج والمعلومات المالية) مرة أخرى في 2019، على الرغم من تحسين ضوابط "خط الدفاع الثاني" بشكل كبير، والمطبقة على مستوى المقرات الرئيسية لاكتشاف أخطاء الرموز وتصحيحها وتخفيف أثرها.

62. كما ذكر في الأعوام الماضية، لتقليل خطر المعاملات المنفذة دون موافقة الإدارة المناسبة، والتي من المحتمل أن تكبد نفقات بشكل زائد عن الموارد المالية المتاحة، وينبغي أن تنعكس الالتزامات المالية وتحصل على الموافقة في أطلس في وقت مناسب بشكل أكبر.

63. من المتوقع أن يدخل نظام تخطيط الموارد المؤسسي الجديد المخطط له تحسينات واضحة على النقاط a. إلى c أعلاه.

d. الإدارة العامة

64. ظل الامتثال لسياسات السفر، وخصوصاً فيما يتعلق برسوم الشراء المبكر، على المستوى المحلي يشكل تحدياً في 2019. سيساعد التضمين المتوقع لنموذج إدارة السفر باعتباره جزءاً من تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز هذا الجزء. كشفت مراجعات الحسابات أيضاً عن الحاجة لتطبيق الضوابط من أجل ضمان الامتثال مع سياسات وإجراءات إدارة الأصول ومراقبة دقة معلومات الأصول المسجلة. استمرت ضوابط "خط الدفاع الثاني" في التحسن في 2019.

(iv) توفير الدعم للمكاتب في أنحاء الدولة والإشراف عليها (المكاتب الإقليمية)

65. استمرت مراقبة المكاتب الإقليمية للأداء البرنامجي والتشغيلي لمكاتبها في أنحاء الدولة في التحسن. ويمكن أن تتحسن بشكل أكبر في مجالات المخاطرة وفرض المساءلة على المكاتب ضعيفة الأداء. يوجد مزيد من التفاصيل في الفقرات 69 إلى 72.

VII. التوصيات المقدمة وإجراءات الإدارة

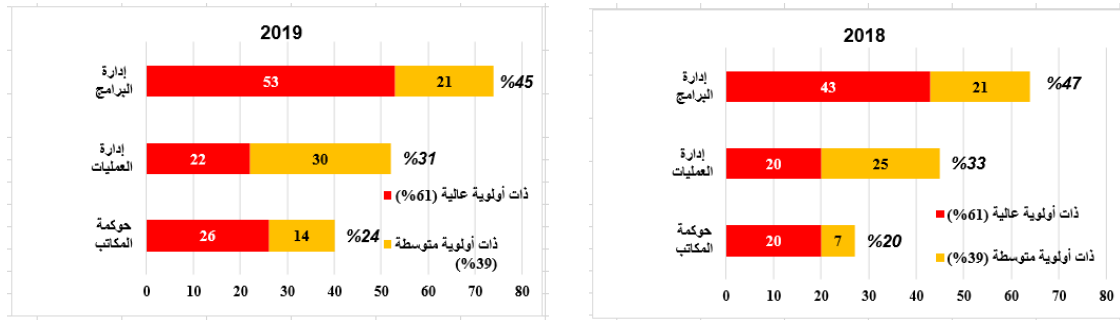
A. توصيات التدقيق

التوصيات الجديدة

المكاتب القطرية

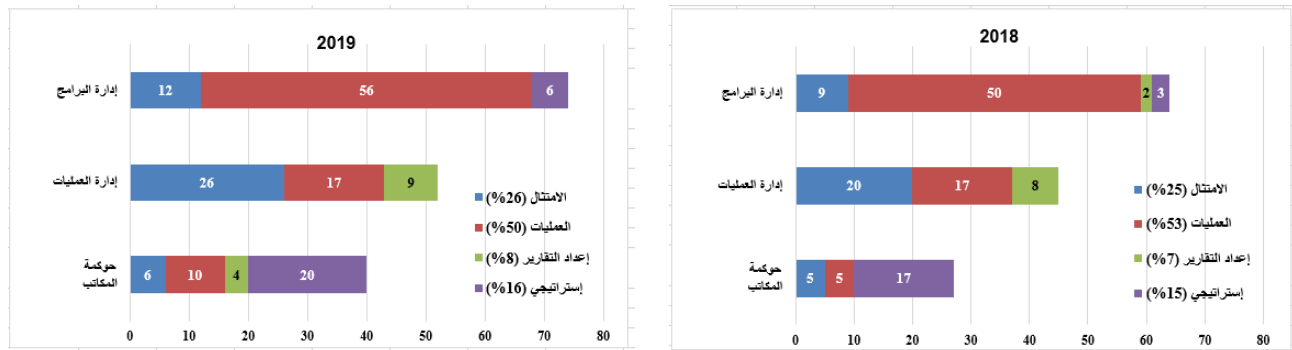
66. بشكل عام، صدرت 166 توصية فيما يتعلق بمراجعات الحسابات للمكتب القطري في عام 2019. ظل النمط مشابهاً لما كان بين 2018 و2019، حيث يتعلق الجزء الأكبر من التوصيات بـ "إدارة البرامج"، يليه "إدارة العمليات". وبالمثل، ظل الجزء ذو الأولوية "المرتفعة" و"المتوسطة" من التوصيات مطابقاً في عام 2019، مع زيادة في الأرقام (من 83 إلى 101) (انظر الشكل 2).

الشكل 2 المكاتب القطرية- التوصيات وفقاً لمستوى الأولوية



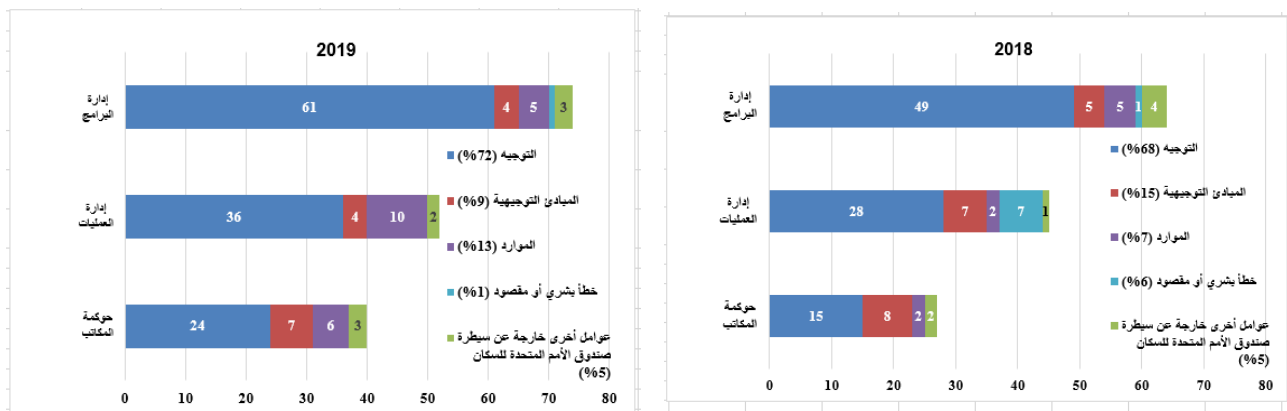
67. ظل النمط وفقاً للنوع مماثلاً (في النسبة) بين عامي 2018 و 2019 ، حيث ظلت "العمليات" هي الفئة الأعلى (انظر الشكل 3).

الشكل 3 المكاتب القطرية- التوصيات وفقاً للنوع



68. سيطر "الإرشاد" غير الكافي (ضوابط الإشراف غير الكافية أو غير المناسبة) بشكل أكبر في عام 2019 مقارنة بعام 2018. وجاءت "الموارد" غير المناسبة (البشرية أو المالية) في المركز الثاني، وهو تغير عن عام 2018 حيث كانت في المركز الثالث. جاءت "التوجيهات" (نقص السياسات المناسبة) في المركز الثالث عام 2019، وانخفضت عن عام 2018، مما يعكس السياسات ودليل الإجراءات الأشمل. انخفضت "الأخطاء" سواء البشرية أو المقصودة، بينما ظلت "العوامل الأخرى الخارجة عن سيطرة صندوق الأمم المتحدة للسكان" كما هي (انظر الشكل 4).

الشكل 4 المكاتب القطرية - التوصيات وفقاً للسبب



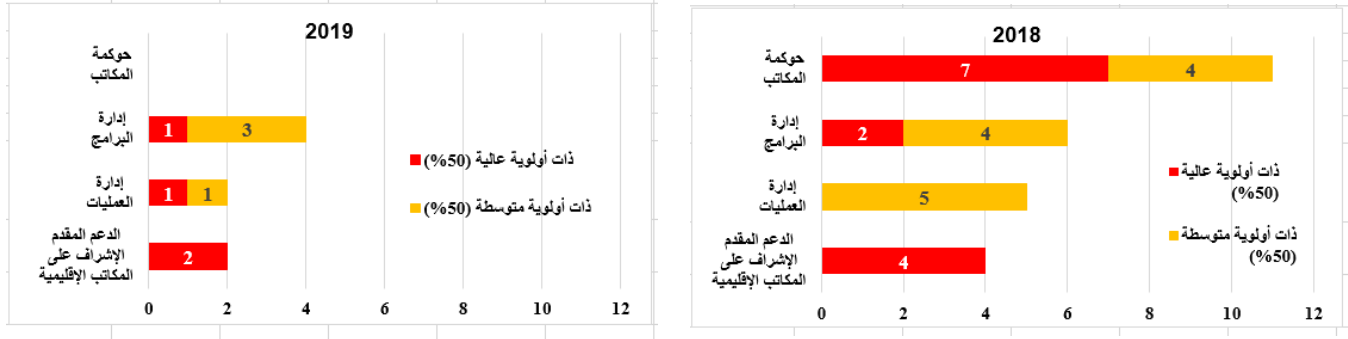
المكاتب الإقليمية

69. اختتمت التدقيق للمكتب الإقليمي لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في عام 2019، بإصدار ثماني توصيات. كان ذلك تالياً لعمليات التدقيق للمكاتب الإقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ وغرب ووسط أفريقيا في عام 2018.⁶

70. أظهرت الصورة الناتجة في 2019 عدم وجود مشاكل هيكلية ("حوكمة المكاتب") ولكن وجود حاجات تنموية في "إدارة البرامج" و"العمليات" و"الدعم المقدم الإشراف على المكاتب الإقليمية". وظلت نسبة التوصيات ذات الأولوية "المرتفعة" مقابل "المتوسطة" كما هي انظر الشكل (5).

الشكل 5

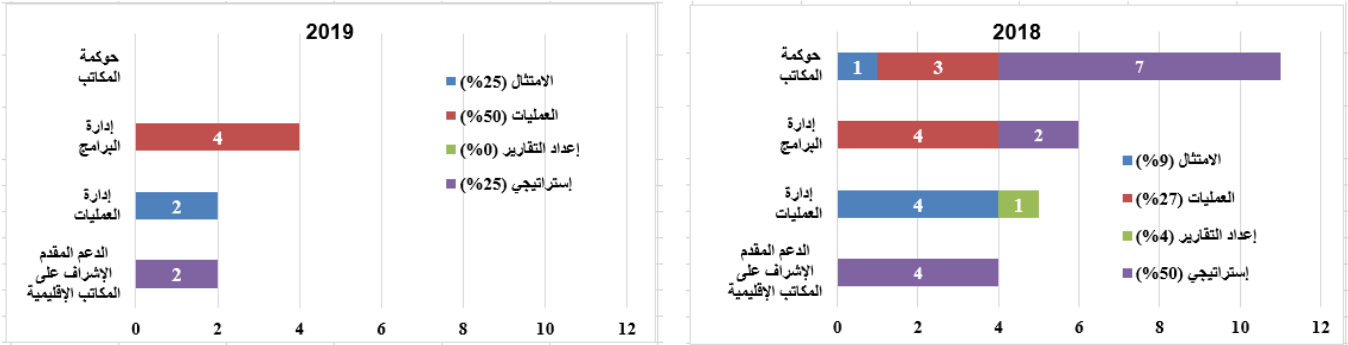
المكاتب الإقليمية - التوصيات وفقاً لمستوى الأولوية



71. وضحت التوصيات وفقاً للنوع انخفاضاً في المشكلات "الإستراتيجية" عام 2019 مع ارتفاع في مشكلات "الامتثال" و"العمليات" (انظر الشكل 6).

الشكل 6

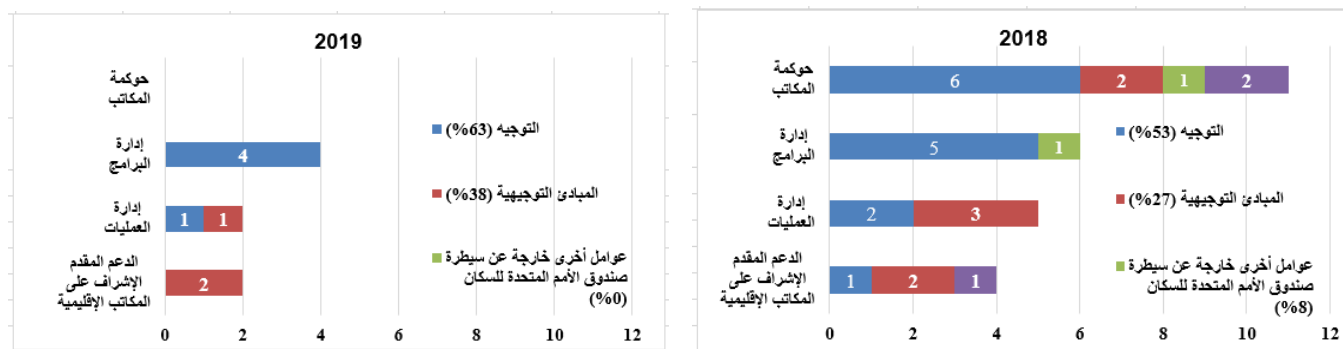
المكاتب الإقليمية - التوصيات وفقاً للنوع



72. فيما يخص السبب، استمر "الإرشاد" في كونه المشكلة الأوضح يتبعه "التوجيهات" والتي زادت قليلاً. لم تلاحظ مسائل "الموارد" (المالية أو البشرية) و"العوامل الأخرى الخارجة عن سيطرة صندوق الأمم المتحدة للسكان" في عام 2019.

⁶ جاءت بعدها التدقيق للمكاتب الإقليمية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والدول العربية (2015-2017).

الشكل 7 المكاتب الإقليمية - التوصيات وفقاً للسبب



توصيات قائمة

73. كما هو موضح في الجدول 8، ظلت 165 توصية قائمة بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، فيما يلي غلق 115 توصية في أثناء عام 2019.

الجدول 8 حالة تنفيذ توصيات التدقيق وفقاً للعام

التوصيات القائمة (ب)		التوصيات الصادرة	عدد التقارير (ب)	العام
2019	2018			
1 (1%)	2 (1%)	565	36	2010-2014 ^(أ)
2 (1%)	11 (6%)	171	11	2015
3 (2%)	15 (8%)	183	12	2016
1 (1%)	7 (6%)	122	10	2017
28 (17%)	71 (44%)	162	13	2018
35 (3%)	106 (9%)	1,203	82	المجموع الفرعي
130 (75%)	لا يوجد	174	14	2019
165 (12%)	لا يوجد	1,377	96	الإجمالي
69 (42%)	47 (44%)	من بينها: تخطى الموعد النهائي للتنفيذ		
96 (58%)	59 (56%)	موعد تنفيذه بعد 31 كانون الأول/ديسمبر		

(أ) بالنسبة لعام 2010، بما في ذلك عدد التقارير ذات التوصيات القائمة في 2018 (للمقارنة).

(ب) التقارير والتوصيات لعمليات التدقيق المشتركة التي تتبعها خدمة التدقيق الداخلي الرئيسية المقابلة.

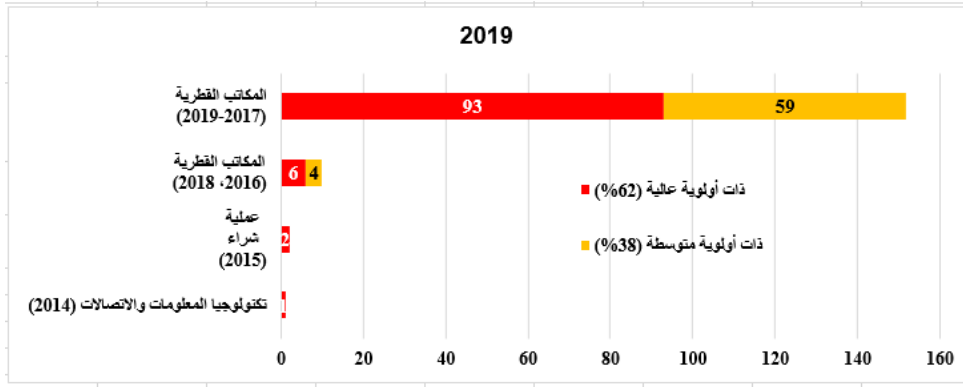
74. الشكل 8 توفر تفاصيل عن التوصيات القائمة، من بينها 152 (92 بالمئة) متعلقة بالتدقيق للمكاتب القطرية (من 2017 إلى 2019)، و10 (6 بالمئة) متعلقة بالتدقيق للمكاتب الإقليمية (2016 إلى 2019)، و3 (2 بالمئة) متعلقة بمراجعات الحسابات للعمليات والبرنامج وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأعمار السابقة.

75. من بين 152 توصية قائمة للمكاتب القطرية، 70 منها تتوافق مع "إدارة البرامج" (بما في ذلك 29 متعلقة بـ "إدارة سلسلة الإمدادات" و24 متعلقة بـ "إدارة الشريك المنفذ" و13 متعلقة بـ "تخطيط البرامج وتنفيذها" و4 متعلقة بـ "إدارة التمويل غير الأساسي")، و36 متعلقة بـ "حوكمة المكتب" (19 متعلقة بـ "الهيكلية المؤسسية والموظفين" و8 بـ "إدارة المخاطر" و9 بـ "إدارة المكاتب") و46 بـ "إدارة العمليات" (من بينها 15 متعلقة بـ "الإدارة المالية" و12 تشير إلى "المشتريات" و11 إلى "الإدارة العامة" للسفر والأصول و5 إلى "الموارد البشرية" و2 إلى "الأمن" و1 إلى "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات").

76. من بين 10 توصيات التدقيق للمكتب الإقليمي، هناك أربع متعلقة بـ "إدارة البرامج" واثنان كل منهما متعلقة بـ "دعم المكاتب القطرية والإشراف عليها" و"الحوكمة" و"إدارة العمليات".

77. من بين ثلاث توصيات قائمة للعمليات، تتعلق توصية واحدة بالتدقيق لعام 2014 من "عملية توريد المستخدمين ومصادقة الوصول إلى البوابة" واثنان من مراجعة حسابات المشتريات التي تمت عام 2016.

الشكل 8
التوصيات القائمة بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

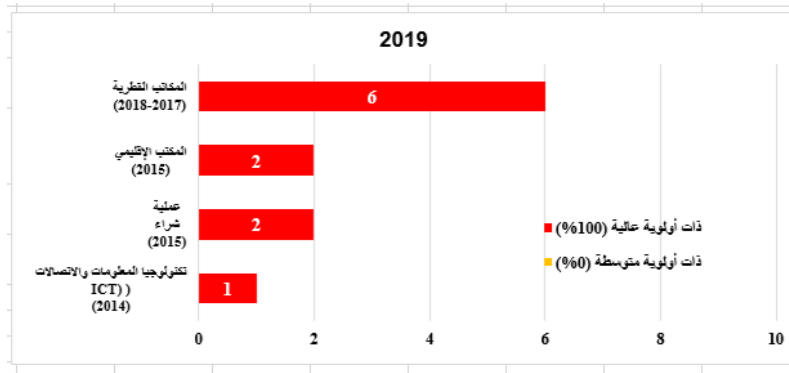


قبول الإدارة للمخاطر

78. أُغلقت واحدة من التوصيات مرتفعة الأولوية من عام 2015 تتعلق بالمشتريات (تنفيذ الشراء الإلكتروني في نظام تخطيط الموارد المؤسسية المتوقع تقاعدها للدول ذات المشتريات المحلية الكبيرة) في عام 2019 بناءً على قبول الإدارة لمخاطر عدم تنفيذه في هذه المرحلة، ودمجه في النظام الجديد.

التوصيات التي لم تُحل لمدة 18 شهرًا أو أكثر

الشكل 9
التوصيات التي لم تُحل لمدة 18 شهرًا أو أكثر



79. أظهرت مراجعة تنفيذ التوصيات تقدمًا واضحًا، مقارنةً بالعام 2018. من بين 165 من التوصيات القائمة بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، ظلت 11 توصية غير محلولة لمدة 18 شهرًا أو أكثر (انظر الشكل 9 والملحق 4)، مقابل 34 توصية في العام 2018. من بين 11 توصية، اختصت 6 توصيات بخمسة مكاتب قطرية في مجالات متنوعة (مثال، هيكله المكتاب وموظفيها، وتقييمات إدارة المخاطر وإدارة سلسلة الإمدادات وسداد النفقات غير المقبولة وأرصدة حساب صندوق التشغيل القائمة منذ مدة طويلة من شركاء التنفيذ)، وتم إصدار توصيتين من خلال مكتب إقليمي، لتطوير توجيهات على مستوى الشركة لإدارة الإشراف على أداء المكتاب القطرية البرنامجية والتشغيلية وتوصيتين مختصتين بعمليات الشراء، وواحدة تتعلق بعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتأثرة بتحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الإجراءات التأديبية أو الجزاءات المتخذة بعد التحقيقات

.B

80. أثر الموقف الخاص بفيروس كورونا، مع وضع نموذج العمل عن بعد في أثناء غياب الموظفين الأساسيين مما يجعل من المستحيل بالنسبة لهم الوصول (بشكل أساسي) إلى الوثائق الورقية- سلبًا على تحديث حالة الإجراءات التأديبية والجزاءات المتخذة بعد التحقيق.

81. نتيجة لذلك، لا توجد معلومات محدثة متاحة في وقت إنهاء هذا التقرير. أي معلومات إضافية تتاح في الفترة بين الوقت الحالي والدورة السنوية للمجلس التنفيذي ستُنشر في ملحق 6 المحدث المتوفر على الموقع الإلكتروني لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

الأنشطة الاستشارية

.VIII

82. استمرت البيئة الخارجية والداخلية التي يعمل بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في التغير بسرعة، مع مطالبة مستمرة بالخدمات الاستشارية لمكتب خدمات التدقيق والتحقق. ونظرًا لإمكاناته يمكن لمكتب خدمات التدقيق والتحقق فقط استيفاء بعض الخدمات المختارة فقط، مع استثمار كبير من إدارة مكتب خدمات التدقيق والتحقق. استمر "تأثير الدومينو" الضار لذلك على أنشطة مكتب خدمات التدقيق والتحقق الأخرى.

(a) الاستغلال والانتهاك الجنسيان والتحرش الجنسي. قدم مكتب خدمات التدقيق والتحقق دعمًا كبيرًا للإدارة في هذه المجالات، وبشكل خاص التدريب واتفاقيات المتبرعين (انظر الفقرة (b) أدناه) والتنسيق الداخلي بالوكالات وبينها، مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، واللجنة الإدارية رفيعة المستوى؛ وكذلك من خلال ممثلي الأمم المتحدة لخدمات التحقيقات (UN-RIS). بشكل ملحوظ، ساهم مكتب خدمات التدقيق والتحقق في تنقيح آليات رفع التقارير وتحسين مشاركة المعلومات. سيستمر مكتب خدمات التدقيق والتحقق في دعمه عام 2019، بما يتفق مع حدود موارده.

(b) مراجعة بنود اتفاقية التمويل. في سياق تحول هيكل التمويل المستمر والاتفاقيات غير القياسية الخاضعة لزيادة التعقيد - بشكل خاص، التي تحتوي على بنود تتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتحقيقات بشكل عام، شارك مكتب خدمات التدقيق والتحقق في 22 اتفاقية أساسية وغير أساسية للتمويل في 2019 (30 في 2018، 28 في 2017، 23 في 2016). بينما كان من المرحب بوجود أطر زمنية قصيرة للاستجابة للإجابة عن نسخ متعددة لاتفاقيات أطر العمل وبشكل متزايد الطلب لنهج منسق وواحد للتمويلات والبرامج، إلا أنه أضاف لحمل العمل وتعقيده.

(c) التقييمات. استمر مكتب خدمات التدقيق والتحقق في المشاركة بمراجعات متعددة أجرتها الدول الأعضاء والمتبرعون على المستويات المحلية ومستويات الشركات والتي كان مدخلاته مطلوبة فيها.

(d) السياسات والأنشطة الأخرى. قدم مكتب خدمات التدقيق والتحقق مدخلاته في ست سياسات (2 في 2018، 1 في 2017، 18 في 2016). استمر مكتب خدمات التدقيق والتحقق في تحديد مشاركته بشكل كبير في جهود التغيير الداخلي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بما في ذلك تحويلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(e) الدعم للإدارة العليا لصندوق الأمم المتحدة للسكان. تضمن ذلك مشاركة مكتب خدمات التدقيق والتحقق كمراقب في لجان متنوعة وتوفير الاستشارات المخصصة.

(f) والدعم العام لموظفي وإدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان.

التعاون داخل نظام الأمم المتحدة

.IX

التدقيق الداخلي

.A

83. في 2019، استمر مكتب خدمات التدقيق والتحقق في مشاركته النشطة في الأنشطة بين الوكالات والاجتماعات الخاصة بالتدقيق الداخلي والتدقيق المشتركة. شارك مكتب خدمات التدقيق والتحقق في مشاركة الممارسات والخبرات بين خدمات التدقيق الداخلي لمنظمات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية متعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الداخلية الأخرى ذات الصلة (ممثلو الأمم المتحدة لخدمات التحقيقات وممثلو خدمات التحقيقات).

84. في 2019، أكمل مكتب خدمات التدقيق والتحقق وكرالته الثانية باعتباره رئيس ممثلي الأمم المتحدة لخدمات التحقيقات، وهو دور تطوعي يتم استيفؤه إلى جانب المسؤوليات الموجودة. شارك مكتب خدمات التدقيق والتحقق أيضاً في منتديات متنوعة من تبادل المعلومات مع أطراف متعددة، مثل التدقيق والاحتيايل.

التحقيقات

.B

85. في 2019، استمر مكتب خدمات التدقيق والتحقق في التعاون من كئب مع ممثلي الأمم المتحدة لخدمات التحقيقات (UN-RIS). كان مكتب خدمات التدقيق والتحقق نشطاً في أنشطة التحقيقات بين الوكالات وفي اجتماعات ممثلي الأمم المتحدة لخدمات

التحقيقات ومؤتمر المحققين الدوليين. استمر مكتب خدمات التدقيق والتحقيق في المشاركة الفعالة في الآليات بين الوكالات عن الأنشطة بين الوكالات الخاصة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين إضافة إلى التحرش الجنسي (انظر أيضًا الفقرة 82 أعلاه).

C. وحدة التفتيش المشتركة

86. استمر مكتب خدمات التدقيق والتحقيق في دوره باعتباره منسق صندوق الأمم المتحدة للسكان لوحدة التفتيش المشتركة. تواصل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق بخصوص 19 مراجعة مع وحدات صندوق الأمم المتحدة للسكان، ووحدة التفتيش المشتركة نفسها وسكرتارية مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق. إضافة لذلك، راجع مكتب خدمات التدقيق والتحقيق وصادق، وفقًا للمناسب، الإجابات على التوصيات المقدمة بواسطة وحدة التفتيش المشتركة في تقاريرها السابقة وأعد تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان للمجلس التنفيذي بهذا الخصوص.

87. استمر مكتب خدمات التدقيق والتحقيق في ملاحظة حمل العمل المطلوب لاستيفاء دور المنسق لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشكل مناسب. بشكل عام، لاحظ مكتب خدمات التدقيق والتحقيق "إرهاق المراجعة" في أنحاء المنظمة.

X. الاستنتاج العام والخطوات التالية

88. يرغب مكتب خدمات التدقيق والتحقيق في تقديم الشكر للمجلس التنفيذي، والإدارة العليا، والمجلس التنفيذي ولجنة الإشراف الاستشاري لدعمهم المستمر، والذي مكن مكتب خدمات التدقيق والتحقيق من تنفيذ وراثته بنجاح قدر الإمكان في 2019.

89. من خلال استجابتها لتقارير ومشورة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، استمرت إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان في إظهار التزامها مجددًا في 2019، بالفعالية المتزايدة للحكومة وإدارة المخاطر وعمليات التحكم في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

90. في 2019 ومستقبلًا، يعتبر التحقيق مجالاً أساسياً محل اهتمام، بالنظر إلى حمل الحالات المرتفع للغاية. ظل توقع التعامل الفوري للحالات متزايدة التعقيد، مع الالتزام بالعمليات الموضوعية واستيفاء متطلبات التقارير والشفافية، قائمًا في 2019 ويزداد شدة، بما في ذلك زيادة مستوى أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان. يقدر مكتب خدمات التدقيق والتحقيق الموظفين الإضافيين المقدمتين لعامي 2019-2020. نظرًا لتاريخ اعتماد التمويل (أيلول/سبتمبر 2018)، فإن صعوبة اجتذاب مرشحين مؤهلين وطول عملية التوظيف، أدت إلى شغل الوظيفتين في أوائل 2020. كجزء من مراجعة منتصف الفترة لميزانية 2018-2021 التي ستقدم في حزيران/يونيه 2020، ضمن مكتب خدمات التدقيق والتحقيق في عرضه للإدارة، من بين أمور أخرى، أن يُعتبر منصبًا للتحقيقات المرتبطين بالوقت منصبين منتظمين وأن يُضاف مدقق جنائي، بالنظر إلى النسبة المرتفعة من حالات الاحتيال.

91. على الرغم من كونها تحت مستوى التغطية المتوقع، فإنه ينبغي النظر إلى دورات التدقيق الداخلي بمجرد تقييم التأثيرات المجتمعة لإدارة التغيير المستمر وتحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنشطة الإصلاح للأمم المتحدة.

92. وتظل محاذاة التوقعات من مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، في إطار انتماء المنظمة وقبول المخاطرة بالسمعة، مع الموارد في بيئة سريعة التغيير - كما أظهرت جائحة كوفيد 19 - هي التحدي بصورة أكثر من أي وقت مضى.

93. سيستمر مكتب خدمات التدقيق والتحقيق في التزامه بتوفير خدمات ذات جودة عالية إلى الحد الذي تسمح به الموارد الموجودة تحت تصرفه.